



الجيدة من خلال التنظيم الفيدرالي للحزب، تتمتع فيها المنسقيات الجهوية بصلاحيات التدبير الجهوي لشؤون الحزب، تدبيرا عقلانيا للبرامج والخطط ولعلاقات التعاون والشراكة والتحالف، وحيث يعتبر ترسيخ السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتعزيز التماسك الاجتماعي ضد كل أشكال التمييز بين المواطنين والمواطنات أو بين الجهات والجماعات المحلية، وإقرار وإعمال تصور متقدم للجهوية يمر عبر إقرار الديمقراطية في المجتمع والدولة في كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والجهوية والتنمية، وذلك بالدفاع عن الحداثة والعقلانية في الحكم والتدبير بما في ذلك تحديث النظام السياسي، بالارتكاز على مبادئ العدالة والمساواة والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية والإنصاف الاجتماعي واحترام حقوق المواطنين والمواطنات والعمل من أجل سلامة البيئة وحمايتها،

وحيث أن الجهوية الموسعة بما تعنيه من توزيع للسلطة بين المركز والجهات كمظهر للدولة القوية، ارتبطت بالمد الديمقراطي العالمي بما فيه بلادنا، وما يتطلبه ذلك من تكريس للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات والأفراد وللمناطق والجهات، إذ أصبحت الجهة المجال الأنسب لتصريف التنافس السياسي والثقافي وتطوير الديمقراطية من جهة، والفضاء الجدير بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية،

وتأسيسا على نتائج الندوة الوطنية "حزب اليسار الأخضر المغربي" التي اعتبرت الجهوية ورشا مفتوحا على التطور التدريجي، مستحضرة الأبعاد السياسية، والثقافية، والتاريخية، والديمقراطية، والجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، الكفيلة بإنجاح الجهوية الموسعة في تحقيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، ودور الدولة والأحزاب والنخب الجهوية في محاربة الإفساد في الجهات، وبناء ديمقراطية سليمة قادرة على تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المواطنون والمواطنات،

و تفعيلًا لتوصيات "المجلس الفيدرالي" في دورته الثانية بتاريخ 9 و 10 أكتوبر 2010، والذي صادق على هذه المذكرة الخاصة برأي الحزب في مشروع الجهوية الموسعة،

فإن "مكتب التنسيق الوطني" يتشرف بوضع أمام أنظار اللجنة الاستشارية للجهوية هذه المذكرة، التي تتضمن مقترحات يعتبرها الحزب أسسا قوية داعمة للمبادئ الأربعة (الوحدة – التوازن – التضامن – المساواة)، وضامنة في الآن نفسه لنجاح مشروع الجهوية الموسعة، متمنيا أن يكون قد وفق في صياغة مقترحات عملية خدمة للوطن والمواطنين.

وتفضلوا بقبول أسمى التحيات وأصدق التشكرات، والسلام.





حزب اليسار الأخضر المغربي  
ⵎⴰⵔⴻⵎⴰ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰ  
PARTI DE LA GAUCHE VERTE

Fax: 00212528420808 Gsm: 0663447573 Email: dirfaresmohamed@yahoo.fr

## نص المذكرة

### أولاً: المبادئ العامة.

تعتمد هذه المبادئ العامة على الثوابت الوطنية والوحدة والتضامن والمساواة والوظائف التي يبقى على الجهات تحقيقها في إطار تقطيع ترابي متوازن ضامن لاستمرارية الجهة ونموها، وهي المبادئ التي يقترح حزب اليسار الأخضر المغربي دسترتها وإحلالها المرتبة التشريعية اللائقة بها:

#### -- الثوابت الوطنية.

التشبث بالوحدة الوطنية والترابية في إطار سيادة الدولة الواحدة في ظل نظام ملكي دستوري، ديمقراطي واجتماعي، يجسد السيادة الوطنية دستوريا في الوحدة السياسية والدينية والعسكرية والقضائية.

ويرى حزب اليسار الأخضر المغربي ضرورة استحضار شروط التوازن والمساواة في أي تقطيع ترابي مستقبلي لتوفير إمكانيات التنمية المتوازنة والمتضامنة لكل جهات المملكة.

#### - الإصلاح الهيكلي للدولة:

يعتبر حزب اليسار الأخضر المغربي بأن الجهوية الموسعة يجب أن تدخل في مشروع واسع من الإصلاحات السياسية المؤسسية من أجل تحديث هياكل الدولة في اتجاه تكريس الديمقراطية وسيادة الحق والقانون.

#### - الإصلاح الدستوري:

ضرورة الإصلاح الدستوري لإعطاء دفعة جديدة لمسار ديمقراطية الدولة والإصلاحات الهيكلية التي تعرفها الدولة، وكذا دسترة كل الحقوق والمكتسبات التي راكمتها التجربة الديمقراطية في العشرية الأخيرة بما فيها الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية المسترجعة والجهوية الموسعة في باقي جهات المملكة، واستشراف التطورات الديمقراطية التي ستعرفها البلاد، من خلال منح

والإحالة على القانون المنظم لها. وفي هذا الصدد يقترح حزب اليسار الأخضر المغربي التعريف الآتي: " الجهة جماعة محلية تضطلع بدور النهوض بالتنمية الشاملة والمندمجة، ولها وظائف متعددة، سياسية تديرية، اقتصادية تنموية، حقوقية وبيئية ".

ومن منطلقاته النظرية ومبادئه الأساسية، المؤمنة بقيم الحضارة المغربية ، القائمة في جانب مهم منها على تنوع روافدها الإثنية واللغوية والجهوية والدينية، يقترح حزب اليسار الأخضر المغربي، دسترة عناصر الخصوصية المغربية هوية، ثقافة ولغة كغنى حضاري، وإقرار الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، في انسجام تام مع ما حققته بلادنا من تقدم في هذا المجال على مستوى التعليم والإعلام وكذا ترجمة لمضامين الخطاب الملكي بأجدير.

### - إصلاح قانون الأحزاب :

ستترتب عن إقرار قانون الجهوية الموسعة مقتضيات جديدة يتطلب معها مراجعة قانون الأحزاب من أجل ملاءمته مع الشروط الجديدة، سواء من حيث شروط التأسيس أو التنظيم أو الممارسة السياسية الديمقراطية.

### - إصلاح القانون الانتخابي:

صدور قانون الجهوية الموسعة إضافة إلى الإصلاحات الدستورية يتطلب بالضرورة مراجعة جوهرية لقانون الانتخابات التي يجب أن تأتي نتيجة لحوار وطني واسع يشارك فيه كل الفاعلون السياسيون من هيئات سياسية ممثلة أو غير ممثلة في مجلسي البرلمان، لتحقيق نوع من التوافق حول قانون يرضى عليه الجميع.

### - الوظيفة السياسية:

يكون على الجهة أن تساهم بشكل أساسي في التطور الديمقراطي من خلال صيانة التعددية السياسية وإعطاء الممارسة الديمقراطية مدلولها الفعلي والسليم على مستوى الجهة، بتشكيل المجالس الجهوية عن طريق الانتخابات المباشرة على قاعدة النسبية لخلق حركية سياسية في الجهات تجعل المواطنين والمواطنات يرتبطون بمجلسهم ويتبعون تطورات أعماله، ويكونون قادرين على محاسبته انتخابيا.

### - الوظيفة الحقوقية:

يكون على المجالس الجهوية أن تصون الحقوق وتحترم حقوق الإنسان في كافة مجالاتها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن يمنع قانونا على الجهات أي تقصير أو حد أو تراجع على أية حقوق معترف بها وطنيا. فالمجالس الجهوية مطالبة بتطوير الحقوق

والاستجابة لطموحات السكان المتجددة في تكريس التعددية الثقافية والسياسية ومراعاة الخصوصيات المحلية.

### - وظيفة حماية البيئة:

يكون على المجالس الجهوية أن تحافظ على البيئة وتحارب كل أشكال التلوث وتفرض الغرامة على كل متسبب في التلوث سواء كان شخصية معنوية أو فردية. وأن تقنن استغلال الثروات القابلة للانقراض بما يصون حقوق الأجيال المقبلة في الاستفادة من ثروات الجهة والتوفر على شروط الحياة الكريمة. وأن تحافظ على الغابة ونظافة المسطحات المائية من شواطئ وأنهاض وأحواض وتحافظ على التنوع البيولوجي وتعمل على الحد من الغازات الدفيئة لحماية للحياة فوق الأرض.

### - الوظيفة الاقتصادية/التنموية:

يطرح على المجالس الجهوية مهام كبرى لرفع تحديات التنمية المستدامة على المستويات الجهوية سواء في إعداد التراب الجهوي وإقامة المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في انسجام مع المخططات الوطنية وبروح مبدعة ومطورة لها على المستوى الجهوي. وهذا يتطلب توفير الإمكانيات المالية اللازمة سواء على مستوى الحصة المخصصة لدعم الجهات في الميزانية الوطنية العامة، أو على مستوى نسبة الضرائب المخصصة للجهات، أو على مستوى الحصة من الضرائب على الشركات والضريبة على القيمة المضافة التي يجب أن تكون متفاوتة حسب متوسط الفرد من الناتج الداخلي الخام، الشيء الذي يفترض تقليص نسبة تلك الضرائب بالنسبة للجهات التي لا تصل مساهمتها إلى المتوسط الوطني، مما سيشجع على جلب الاستثمار إلى تلك الجهات وينشط السوق فيها، مما سيرفع من مستوى السكان المعيشي، وينشط الدورة الاقتصادية (الإنتاج- الاستهلاك- الخدمات- المالية والبنكرة)، وهذا جزء من الإجراءات التي تساعد على التخفيف من اللاتوازن المتراكم تاريخيا من خلال السرعات المتفاوتة في التنمية.

### - الوظيفة التدبيرية:

تقتضي هذه المهمة استبدال التدبير الإداري البيروقراطي بتدبير تشاركي فعال مفتوح على المواطنين يجسد سياسة القرب، ويستدعي ذلك سيادة الحكامة الجيدة المتمثلة في الالتزام بمقتضيات القانون والشفافية والإعلام والحرص على مصالح السكان في الجهة في إطار الاحترام التام للثوابت الوطنية.

## — الوظيفة الاندماجية: —

للمجلس الجهوي مهام أساسية في الحرص على تكريس آليات الاندماج الاجتماعي والتضامن المجالي والمجتمعي لتوفير شروط النهوض والتقدم لكل مكونات الجهة، مما يعمق ثقافة المواطنة والمسؤولية الفردية والجماعية الكفيلة بمشاركة المواطنين والمواطنات في المبادرات التنموية والمراقبة والتتبع للشؤون العامة في الجهة.

### **ثانياً: التحديد الترابي للجهات.**

يعتبر حزب اليسار الأخضر المغربي أن الجهوية في بلادنا استمدت قوتها من المجال السياسي/ترسيخ الديمقراطية، والمجال الاقتصادي والاجتماعي/تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز الاختلالات واللاتوازن بين الجهات. ولم تأتي استجابة لمطالب جهوية أو انفصالية كما هو حال العديد من التجارب الأوروبية بالخصوص. وهذا لا يعني أن المغرب سيبقى في منأى عن مطالب جهوية محكومة بأحاسيس عشائرية وعرقية-لغوية تجد مجالاً للانتعاش في تساكُن مع التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان. فحزب اليسار الأخضر المغربي يرى أن إقرار الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب العربية ودسترتها، سيحد من هذه الإشكالات، خاصة بعد الخطاب الملكي في أجدير وما حققته بلادنا من تقدم في هذا المجال على مستوى الإعلام والتعليم.

لذا يرى حزب اليسار الأخضر المغربي بعد استحضار كل العوامل المؤثرة في التقطيع الترابي سواء منها التاريخية والثقافية أو الجغرافية والديمغرافية أو الاقتصادية والاجتماعية :

- تقليص عدد الجهات إلى سبعة أو ثمانية جهات قادرة على الحياة، وقادرة على توفير شروط الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة في شروط اقتصاد معولم يرتكز على قوة المنافسة لاختراق الأسواق وتحقيق شروط التراكم المالي الضروري للنمو الاقتصادي.

- ضمان ما أمكن التوازن بين إمكانيات الجهات على مستويات الثروة المادية والبشرية.

- تمكين كل جهة من مركز حضاري قوي(تاريخيا واقتصاديا) أو أكثر، قادر على جذب الاستثمارات للجهة ودفع النمو الاقتصادي الى الأعلى، مع كل نتائج ذلك الاجتماعية والثقافية والعمرانية والحضارية وغيرها.

- تمكين كل جهة ما أمكن من منفذ على البحر لتنشيط الاقتصاد الساحلي من ميناء وصيد بحري وصناعات بحرية وغيرها...

### ثالثا: مؤسسات الجهة.

- يتم انتخاب مجلس جهوي بصفة مباشرة، بنمط اقتراع متوافق عليه يستحضر مقارنة النوع لضمان تمثيلية المرأة بتميز ايجابي عن طريق لائحة جهوية نسائية تشكل ثلث أعضاء المجلس الجهوي المحدد وفق المساطر القانونية لكل جهة.

- ينتخب مجلس الجهة رئيسا للمجلس ونوابه بالاقتراع السري المباشر، ويكون عليه أن يشكل مكتبا للمجلس تمثل فيه كل الحساسيات السياسية على قاعدة التناسب ووفق حد أدنى من التمثيلية يحددها القانون. ويجب أن يشترط في رئيس الجهة مستوى تعليمي معين لا يقل عن الباكلوريا.

- ينتخب مجلس الجهة كذلك رئيسا للجهة، بصفته رئيسا لـ"هيئة تنفيذية" لا بد من إحداثها في الجهات لتمارس مهام السلطة التنفيذية في الجهة سواء في المجال التدييري الإداري أو التنظيمي أو السهر على انجاز المشاريع الجهوية بعد مصادقة المجالس الجهوية عليها.

- لا يشترط في أعضاء الهيئة التنفيذية أن يكونوا أعضاء في المجلس الجهوي، بل يشترط فقط تركية ملكية لرئيس الجهة ولأعضاء "هيئته التنفيذية وكذا مصادقة مجلس الجهة على برنامجه.

- يعتبر رئيس الجهة الممثل القانوني للجهة في كل القضايا التي تدخل في صلاحيات المجلس الجهوي.

- يجب إحداث "مجالس اقتصادية واجتماعية وبيئية" جهوية، تشكل إطارا لتمثيل المأجورين والغرف المهنية والمجالس الجماعية، مادام لم يعد لهم إمكانية التمثيل في شروط الاقتراع المباشر للمجالس الجهوية.

- جعل استشارة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" ملزمة "لمجلس الجهة" حول كل المشاريع التي ينوي الإقدام عليها تحت طائلة الإبطال في حالة عدم الاستشارة.

- لا يعتبر موقف "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" كفيلا بتوقيف مشروع مجلس الجهة، ويبقى من حق "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" اللجوء إلى المحكمة الإدارية إذا اقتضت الضرورة ومصالح الجهة وسكانها وفق الصلاحيات المخولة له.

### رابعا: الاختصاصات.

- يرى حزب اليسار الأخضر المغربي أن الاختصاصات الأصلية للجهة يجب أن تشمل كل ميادين إنتاج الثروة المادية (من فلاحية بكل أصنافها، وصيد بحري وتديير للموارد المائية -مع التأكيد على أن الماء حق مشاع للمواطنين تهيمن عليه الدولة-، وتديير الملك الغابوي والمقالع والمناجم وغيرها، وكذا العناية بالقطاع الصناعي وتنمية الاستثمار، والعناية بالطاقة والطاقة

المتجددة بالخصوص وتميبتها وتشجيع الصناعة التقليدية، وتوفير البنية التحتية من طرق ومسالك وقناطر وموانئ لتسهيل الخدمات وإنعاش التجارة)، ولا بد في تقدير الحزب أن تكون مختلف المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية محترمة لشروط حماية البيئة والحفاظ على حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الطبيعة بشكل أحسن مما نحن عليه اليوم. ويعود الى الجهة في إطار اختصاصاتها الأصلية كذلك العمل الموصول في الميادين الاجتماعية (من صحة وسكن وتعليم- بإنشاء المدارس والثانويات والجامعات- وتكوين مهني الخ...) والميادين الثقافية والترفيهية وذلك بتوفير التجهيزات الأساس لتنشيط الثقافة والفن والرياضة والعناية بالموروث الثقافي والتعدد اللغوي على مستوى الجهة، إضافة إلى تشجيع الإعلام الجهوي سواء منه المكتوب أو السمعي- البصري.

ويرى حزب اليسار الأخضر المغربي بأن مختلف هذه الأعمال المطلوبة من الجهة لابد وأن تكون متضمنة في تخطيط اقتصادي واجتماعي شامل يكون منسجما مع المخططات الوطنية. فالجهة لابد وأن تبلور برنامجها الجهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبلور كذلك وثائقها الخاصة لإعداد التراب الجهوي.

- ويعتبر حزب اليسار الأخضر المغربي بأن الدولة ستحتفظ بالضرورة بعدة صلاحيات يرجع بعضها إلى صلاحيات سيادية وأخرى إدارية وثالثة استثمارية في المجالات المختلفة الاقتصادية وبنية تحتية وغيرها.. مما يتطلب نقل ما أمكن من الاختصاصات إلى الجهات والتنسيق المستمر بين "رئيس الجهة" وممثل الدولة في الجهة "عامل مركز الجهة" بصفته ممثلا للدولة ومنسقا لمصالح الحكومة في الجهة وله صلاحيات رقابية قوية بما فيها التعرض لدى المحكمة الإدارية.

### **خامسا: العلاقة بين المجالس الجهوية والبنيات التمثيلية "التحت-جهوية"**

يرى حزب اليسار الأخضر بضرورة تسجيل حالة التنافي بين العضوية في المجالس الجماعية أو مجالس العمالات والأقاليم من جهة، والمجالس الجهوية من جهة ثانية. ويجب أن تركز العلاقة بين المجالس الجهوية والبنيات التمثيلية الأخرى "التحت-جهوية" على التنسيق والتعاون، وفرز واضح للصلاحيات بين البنيتين بما يخدم الصالح العام المنتدبون للسهر عليه جميعهم، من طرف المواطنين والمواطنات.

فالتنسيق لابد وأن يحصل بحضور عامل الإقليم بصفته ممثل للدولة وله علاقة متميزة مع البنيتين معا، وهو تنسيق ضروري في مجال تنفيذ مشاريع الجهة في المجال الترابي الخاضع لنفوذ المجالس الجماعية أو الاقليمية، وضروري كذلك في مجال إقرار الرسوم والأتاوات،



وضروري أيضا في إيصال مخططات المجالس الجماعية والإقليمية إلى المجالس الجهوية لأخذها بعين الاعتبار في البرنامج الجهوي الاقتصادي والاجتماعي وغيره.

### **سادسا: سلطة المراقبة.**

على الدولة أن تمارس رقابتها البعدية عن طريق الوالي بصفته عامل مركز الجهة وممثلا للدولة في الجهة ومنسقا للمصالح الخارجية الإدارية للحكومة. والمأمول من "رئيس الجهة" و"رئيس مجلس الجهة" أن يكونا على تنسيق تام مع ممثلي الدولة في الجهة والأقاليم من أجل حسن تدبير العمل التنموي في الجهة.

كما يمكن للإدارة المركزية أن تتدخل لتوقيف أو تعديل أي مشروع ترى خروجه عن التوجهات الوطنية، وذلك باللجوء إلى المحكمة الإدارية لاستصدار حكم بذلك.

بالإضافة إلى السلطة المركزية وممثليها في الجهة تتطلب الحاجة، من أجل حسن تدبير العمل الجهوي، إحداث:

- محاكم إدارية جهوية في كل جهة لتسريع مسطرة النفاضي والحسم في النزاعات بين ممثلي الإدارة المركزية والمجالس الجهوية، أو بين هذه والمجالس التمثيلية "التحت-جهوية"، أو بين المجالس الجهوية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية.....

- مجالس اقتصادية واجتماعية وبيئية جهوية لتمارس دور الرقابة عن طريق الاستشارة الضرورية.

- تفعيل المجالس الجهوية للحسابات لتقوم بدورها الرقابي في كل جهة وبالسعة المطلوبة.

- محكمة دستورية وطنية للبت في النزاعات الناشئة عن تحديد مجالات الاختصاص بين الدولة وأي مجلس جهوي.

### **سابعا: اللامركزية واللامركزية:**

لا يمكن إنجاح اللامركزية المتجسدة في الجهوية المتقدمة دون لا تركيز واسع للإدارة المركزية، مما يتطلب إصلاح تنظيمي إداري جديد يلح على إعادة انتشار الموظفين والموظفات لخلق تمثيلية للإدارات في كل الجهات بأطر كفئة قادرة على مسايرة وثيرة التنمية الجهوية. والتفكير في إعارة موظفين ذوي تجربة وحنكة ل"الهيئات التنفيذية" الجهوية الذين سيشكلون أساس الموارد البشرية في الجهة.

## ثامنا:الموارد البشرية.

انتخاب رئيس للجهة وتشكيل "هيئة تنفيذية" تشتغل تحت إشرافه، سيساعد على إقرار المجلس الجهوي للبرامج والخطط بصفته هيئة تفريرية، وتصبح هيأت الجهة من مجلس و"هيئة تنفيذية" مسؤولة عن انجاز برامجها في إطار الاحترام الكامل للقوانين والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية والترابية. وهذا ما يتطلب إحداث إدارات جهوية مع ما يتطلبه ذلك من موظفين لإدارات جهوية جديدة متميزة عن المصالح الخارجية للوزارات. الشيء الذي يستدعي التوظيف الجديد والإعارة من إدارات أخرى وتنظيم دورات للتكوين المستمر لتأهيل الجسم الإداري على مباشرة مهامه الجهوية.

## تاسعا: الموارد المالية.

تضع "الهيئة التنفيذية" للجهة ميزانية الجهة السنوية، التي يصادق عليها المجلس الجهوي، ويتم الأمر بالصرف من طرف رئيس الجهة تحت رقابة رئيس مركز الجهة بصفته ممثلا للدولة. تتكون الموارد المالية للجهة من:

- الموارد الضريبية والاعتمادات المحولة كليا أو جزئيا من طرف الدولة إلى الجهة، في إطار نقل الصلاحيات من الدولة إلى الجهات، التي يجب أن يواكبها نقل الإعتمادات.
  - الجبايات والرسوم الجهوية التي يقرها النظام الأساسي للجهة، ولا يمكن لأي جهة من الجهات أن تتخذ إجراءات جبائية ضد ممتلكات أو سلع أو خدمات منشأة موجودة أو منتجة خارج ترابها، وذلك تقاديا لعرقلة حرية تنقل السلع والخدمات.
  - اعتمادات الدعم المخصصة للجهات في الميزانية العامة للدولة.
  - القروض التي تلجأ إليها الجهات من شخصيات معنوية أو من الدولة أو من الأبنك.
  - المداخل التي يمكن أن تأتي من الممتلكات التي تفوتها الدولة للجهة.
- يسعى رئيس مركز الجهة(الوالي) بصفته ممثلا للدولة، مؤتمن على صيانة الصالح العام الوطني إلى تنسيق العمل مع رئيس الجهة بهدف الوصول إلى الانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في الجهة وسياسة الدولة على الصعيد الوطني، كما يسعى إلى التعاون بين السلطات المنتخبة وإدارتها، وممثلي الإدارات الوطنية المكلفة بتدبير الاختصاصات التي تبقى تحت مسؤولية الدولة المباشرة.

حزب اليسار الأخضر المغربي  
مكتب التنسيق الوطني

